

ضوابط التعليل النحوي في الدرس اللغوي عند ابن الورّاق

"The grammatical justification principles in the linguistic lesson according to Ibn al-Warraqشريف آسيا^{1*}، حدوّارة عمر²

(مخبر الدّراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر)

¹ جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، assia.cherif@univ-tiaret.dz² جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، omarfawzi87@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/09/01 تاريخ القبول: 2024/11/18 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

استنبط النحاة العرب قواعد النحو بعد عملية استقراء لكلام العرب_ شعرا ونثرا_ ثم وضعوا أصولا له في محاولة منهم لبناء نظرية شاملة لهذا العلم، معتمدين في ذلك على أسس عقلية كالسماع وعقلية كالقياس والتعليل. ولهذا يعدّ التعليل مبحثا بارزا في الدرس اللغوي العربي وأصلا من أصوله وسمّة من سماته وأساسا من أسسه الفكرية، فيه يتم الكشف عن كوامن العلل ودفائناتها، فتثبت الحكم بالدليل أدعى إلى الأخذ به والتسليم لمقتضاه، كما أنه وسيلة لإظهار الوجه الحكيم في اللغة وتبيان منطقيتها. وقد أثار موضوع التعليل جدلا واسعا بين العلماء سواء من جهة نشأته (أي التقسيم التاريخي لنشأة العلّة)، أو من جهة أنواع العلل ومدى تأثرها بعلوم أخرى كعلمي الفقه والكلام، فالبعض أيد أصولته اللغوية والبعض أثبت بصمات هذا التأثير. كلمات مفتاحية: العلّة، التعليل، علل النحو، ابن الورّاق.

Abstract:

Arabic grammarians derived the rules of grammar through an inductive process of analyzing the speech of Arabs, both in poetry and prose. They then established its principles in an attempt to construct a comprehensive theory for this science, relying on both empirical foundations such as hearing and intellectual ones such as analogy and justification.

Therefore, justification is a prominent topic in Arabic linguistic studies, constituting one of its fundamental principles and distinguishing characteristics. It reveals the hidden reasons and treasures of the language, and the stability of judgment based on evidence necessitates acceptance and compliance with its implications. Furthermore, it serves as a means to demonstrate the wisdom of language and its logical coherence.

The topic of justification has sparked widespread debate among scholars, whether regarding its origin (i.e., the historical division of the origin of the error) or the types of errors and their influence on other sciences such as jurisprudence and rhetoric. Some supported its linguistic authenticity, while others demonstrated the imprints of this influence.

Keywords: Error, Justification, Grammatical Errors, Ibn al-Warraq.

مقدمة:

إنَّ طبيعة الإنسان الفكرية والعقلية جعلته يسأل عن سبب كل ما يراه ويسمعه ويستقصي علته ويفتش في أسباب حدوثه باحثاً عن إجابة السؤال البشري المتوارث "لماذا". وهذا ما حدث مع النحو العربي فعملية التقعيد النحوي التي خاضها علماء اللغة العرب قد أسهمت في حفظ العربية لأزيد من أربعة عشر قرناً؛ ولم يكتف العرب بالتقعيد بل أوضحوا السبب وعللوا الأحكام والقواعد، والغاية من كل هذا تسهيل النحو للمتعلمين.

فالعلة النحوية تتموضع موضع العمود الفقري في الدرس النحوي فهي مبحث لغوي بارز، تفسر المسموع، وركن من أركان القياس، كما لها علاقة بالقواعد من حيث معانيها وتسهم في وضوح القرائن والعلامات.

تحدث عنها أشهر النحاة وكتبوا فيها مصنفات عدة، لأن التعليل باختصار هو الوجه الحكيم من اللغة الذي يزيل عنها ثوب السفسطة، كما أنه أداة لتفسير اللغة لا من حيث معانيها بل من حيث نظامها وترابطها وكيفية تشكلها.

ونظرية التعليل في النحو العربي تشبه نظرية التفسير الكلي في النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي، ولهذا أردنا أن نبحث في ثنايا الموضوع لنكشف مميزات في محاولة منا للإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة منها: ما مفهوم العلة؟ ما تاريخ نشأتها؟ وهل علة النحو هي علة الفقه؟ كيف تم تقسيم العلل؟ وماهي نظرة ابن الوراق في التعليل النحوي؟ والغاية من الدراسة هي إبراز الأهمية البالغة للتعليل باعتباره أساس منهجي بُنيت عليه عملية التقعيد النحوي، ضف إلى ذلك الرغبة في الكشف عن جهود علم من أعلام النحو العربي قلما تناولته الأقلام نظراً لضياع جل كُتبه وانقراض المكتبة العربية لها وهذا في حد ذاته خسارة كبرى للنحو بصفة عامة.

أمّا عن منهج الدراسة فقد كان وصفيًا تحليليًا خاصة لما جاء في ثنايا كتاب ابن الوراق، تخلله المنهج التاريخي أثناء تتبعنا مسار نشأة العلة.

1- مفهوم العلة:

المعاجم العربية على أن العلة هي المرض " عَلَّ يَعْلُ واعتلَّ أي مرض فهو عليل"¹، وقيل إن العلة هي السبب².

أما في الاصطلاح فيعرفها مازن مبارك: "العلة في النحو فهي- على ما نرى- الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم...هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة."³ فالعلة إذن هي الواصفة لأحوال كلام العرب والمبينة لأسباب كيفية نطقهم.

أما محمد خير الحلواني فيرى أنها: "يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها ماهي عليه."⁴ وبهذا فإن العلة هي أداة تفسير لظواهر اللغة المختلفة.

والحديث عن العلة يقودنا للحديث عن التعليل وهو "في عموميه بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يُبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة."⁵

التعليل إذن نشاط عقلي وعملية ذهنية تبحث في أسباب الأمور الخفية وراء ظاهرة لغوية ما، فهو محاولة تفسير الأحكام اللغوية.

2-تاريخ نشأة العلة النحوية:

نشأت العلة مزمنة لنشأة النحو العربي فهما متلازمان فلا قاعدة من دون سبب، والتعليل توأم النحو فهو من يقدم لنا التفسير الأولي للقاعدة النحوية. وتشير الروايات إلى أن أوائل النحاة الذين ينسب إليهم التعليل النحوي أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) فهو من بدأت على يده العلة النحوية حتى قيل فيه " أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"⁶ ولقب بمعلل النحو، وكان التعليل في هذه الفترة يرتبط بالمعنى (المدلول اللغوي).

يليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي وصفه ابن الأنباري بأنه "الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه"⁷، وتتسم تعليقات الخليل بقربها من اللغة وجانبها

الذوقي الحسي الذي ينفر من القبيح والمستثقل والبعد عن تعقيدات المنطق والفلسفة التي لم تكن قد توغلت بعد في الفكر النحوي العربي في هذه الفترة الزمانية.

ومن أقوال الخليل عن العلة ما ذكره الزجاجي في "الإيضاح" حين سألوه عن مصدر العلل التي يعتل بها هل هي مسموعة عن العرب أم اجتهد شخصي منه في تفسير الظواهر اللغوية فقال "إنَّ العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنَّه علة لما علته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمت⁸". ومن خلال قول الخليل نستنتج أن العرب كانت تنطق عللها سجية وطبعاً، والعلة أمر ذهني لم يكن يحتاج إلى تنظير أو تعقيد بل كانت مُشكَّلة في أذهانهم وهذا ما يصطلح عليه بالعلل السماعية، وهناك علل وضعها الخليل لما رأى فيها جانباً من الصحة والصواب قياساً على ما نطقت به العرب.

ويأتي بعد ذلك تلميذ الخليل سيبويه الذي وسع باب التعليل فكان التعليل عنده وسيلة لربط نظامين نظام اللغة بنظمها المختلفة ونظام النحو بتصوراته وأحكامه.⁹ وفي القرن الثالث بدأ التأليف المستقل لموضوع العلل فانفردت به كتب ومصنفات خاصة وأول هذه الكتب كما تشير الروايات "العلل في النحو" لقطرب (ت206هـ)، وللمازني (ت230هـ) كتاب "علل النحو" وغيرها من الكتب التي اتخذت من موضوع العلة موضوعها الرئيس في صفحات الكتب.

ومع بداية القرن الرابع هجري بدأت مرحلة جديدة في النحو بصفة عامة وفي التعليل بصفة خاصة، اتسمت بوضع قوانين ارتسمها النحاة في درسهـم النحوي وعلى رأسهم ابن السراج (ت360هـ) والزجاجي (ت337هـ) وابن جني (ت392هـ) وأبي حسن الرمانـي (ت384هـ) ويليهم ابن الأنباري (ت577هـ).

فالتعليل عند ابن السراج يقع على مستويين حسب ما ذكره في "الأصول": الأول هو الاقتداء بالعرب في سنن كلامها كأن نرفع الفاعل، والثاني هو تعليل الرفع في الفاعل وهو ما اصطلح علة العلة.¹⁰ والفائدة من التعليل حسب نظره استخراج الحكمة الموجودة في الأصول الموضوعية وفضل العربية على سائر اللغات.

أما الزجاجي فقد قدم لنا تقسيما خاصا بالعلل سنراه فيما بعد¹¹، وأفرد لها ابن جني فصولا من كتابه "الخصائص" وأسهب في الحديث عنها.¹²

وفي هذه الفترة تأثرت العلة النحوية بعلم المنطق فبعدما كانت وسيلة بيان لوجه الحكمة العربية في نطق لغتها صارت محور البحث النحوي وركيزته في القياس (ركن من أركان القياس).

ومن الذين تأثروا بالمنطق وأوغلوا فيه وأدخلوه في الدراسات اللغوية نجد أبو الحسن الرماني فهو أول من مزج النحو بالمنطق وعرف العلة تعريفا منطقيا وقد لها تقسيما مغايرا للتقسيمات السابقة.¹³

ويليه ابن الأنباري الذي تحدث عن أصول النحو والعلّة في كتبه "أسرار البلاغة" و"لمع الأدلة".

وواصلت العلة حضورها في كتب النحاة وحازت صفحات وفصول عدة في مؤلفاتهم فها هو عصر ابن مضاء (592هـ) يطل علينا بإنكار صاحبه مبدأ العلل الثواني والثالث. وتوالت القرون ولم ينضب بحر التأليف في موضوع العلة فنجدها ماثلة في كتب ابن مالك (672هـ) وابن هشام (761هـ) والسيوطي (ت 911هـ) وغيرهم.

3-تقسيمات العلة:

يعتبر أرسطو أول من قسم العلة إلى أربعة أقسام هي: المادية، الصورية، الفاعلية والغائية.

ويمكن القول إن هذا التفسير تفسير منطقي فلسفي وجودي نظرا للطبيعة الفكرية لصاحبه فالعلة المادية هي التي نجيب بها عن سؤال ما الشيء؟ والصورية هي إجابة عن السؤال كيف؟ والمراد بالجواب الحالة أو الصور أو الهيئة التي يكون عليها الشيء، الفاعلية وهي إجابة عن سؤال من فعل الشيء؟ ونريد بها الفاعل أو من قام بالفعل، والغائية تختص بالإجابة عن سؤال لم؟ وهي لمعرفة وإدراك الغاية والسبب.¹⁴

وفي النحو العربي تعددت تقسيمات العلة واختلفت وهذا راجع إلى تباين المرجعيات الفكرية للنحاة واختلاف زوايا نظرهم حول موضوع التعليل والعلة.¹⁵

الجدول 01: تقسيمات العلة عند النحاة

أنواع العلة باعتبار:	تقسيماتها	القائلون بها
1-تقسيم المضمون باعتبار	-علة مطردة في كلام العرب: وأحساها الدينوري فقال أن أشهرها أربعة وعشرين نوعا منها: علة السماع، الشبه، التعويض، وعلة الاستغناء، وعلة الفرق... -علة مظهرة للحكم ولم يفصلوا فيها.	-الدينوري في "ثمار الصناعة" ونقلها عنه السيوطي في "الاقتراح".
2-تقسيم الشكل باعتبار	-علة بسيطة: عندما يكون التعليل بوجه واحد كالاستتقال أو الشبه وغيرها. -علة مركبة: عندما يقع التعليل بوجهين فأكثر.	- السيوطي في كتابه "الاقتراح"
3-تقسيم الحكم باعتبار	-موجبة: كعلة نصب الفضلة. -مُجَوِّزة: مثل الأسباب الستة الداعية للإمالة فهي علة جواز.	- قال بها ابن جني في كتاب "الخصائص".

4- تقسيم باعتبار الغاية والغرض — ابن السراج في "الأصول". — الزجّاجي في "الإيضاح".	هذا التقسيم فيه نوعان: الأول: تقسيم ابن السراج (علّة وعلة العلة فالأولى قولهم إن الفاعل مرفوع والثانية لم صار الفاعل مرفوعاً). الثاني: تقسيم الزجّاجي: علة تعليمية (ما يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلم كلام العرب) وقياسية (الجواب في عمل إنَّ قياساً على مضارعتها الفعل المتعدي إلى مفعول فحُمِلت عليه فعملت عمله لما ضارعتَه) وعلة جدلية نظرية (كل ما يُعْتَلُّ به في باب" إن" بعد هذا الكلام ويقصد الكلام السابق حول عملها).	5- تقسيم باعتبار رتبة العلة
— ابن مضاء القرطبي في كتاب "الرد على النحاة".	— العلل الأول والتي بها يستطيع المتكلم أن ينطق بكلام العرب. — العلل الثانوي والثالث ويرى أنه من الضروري الاستغناء عنهما لأنهما لا يفيدان سوى توضيح الحكمة في كلام العرب في بعض المواضع. ومن أمثلة رفضه تعليل سؤال لم رفع الفاعل؟ ويرى أنَّ الصواب أن نقول أنَّ العرب نطقت به هكذا أو ثبت بالاستقراء لكلامهم. ويقدم دليلاً على	

	ذلك من الفقه كثبوت تحريم الشيء بالنص، فلا نحتاج لعلّة ولا نسأل لم حُرّم.¹⁶	
--	--	--

المصدر: من إنجاز الباحثة

وهناك تقسيم للرماني يمكن اعتباره منطقيا نظرا للنزعة المنطقية الي يتميز بها صاحبه فقد قسم العلل إلى ستة أنواع هي¹⁷:

_ العلة القياسية: التي يطرد الحكم بها في النظائر مثل علة الرفع في الاسم إذا كان عمدة في الكلام.

_ العلة الحكمية: التي توجبها الحكمة نحو جعل الفاعل مرفوعا لأنه أول للأول.

_ العلة الضرورية: التي يجب بها الحكم من غير جاعل.

_ العلة الوضعية: التي يجب لها الحكم بجعل جاعل.

_ العلة الصحيحة: التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر.

_ العلة الفاسدة: وهي خلاف السابقة.

4-مسالك العلة:

عندما نقول مسالك العلة فإننا نقصد بها الأليات التي يلجأ إليها النحاة لإثبات العلة

ومسالك العلل النحوية مأخوذة من مسالك علم الفقه وهي¹⁸: الإجماع، النص الصريح،

الإيماء، السبر والتقسيم، الإحالة، الشبه، الدوران والطرء.

أما في النحو فهي: الإجماع، النص، الإيماء، السبر والتقسيم، المناسبة، الطرد والإلغاء الفارق.

وتنقسم إلى مسالك عقلية وعقلية

النقلية هي: الإجماع- النص- الإيماء.

العقلية هي: السبر والتقسيم - المناسبة - الطرد - إلغاء الفارق.

5-قواعد العلة:

ويقصد بها العيوب التي تكون سببا في إبطال العلل وهي¹⁹:

- _ المنع للعلّة: عدم التسليم بالعلّة في الأصل أو الفرع.
- _ فساد الاعتبار: وهو مخالفة القياس لنص نُقل عن العرب.
- _ عدم التأثير: هو اشتغال العلة على وصف غير مؤثر في الحكم.
- _ فساد الوضع: هو مخالفة العلة التي تثبت بنص أو إجماع الحكم في القياس.
- _ القول بالموجب: التسليم بعموم العلة في جميع الصور، مع استبقاء الخلاف في بعضها.
- _ النقض: ويقصدُ به عدم اطراد العلة في الظاهرة اللغوية الواحدة.
- _ المعارضة: هي تعارض علل الخصمين في مسألة معينة، كتعارض البصريين مع الكوفيين في باب التنازع (الإعمال).
- _ تخلف القياس: يتمثل في انتفاء الحكم في حال انعدام العلة، كأن ينتقي رفع الفاعل لعد إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا (فالعلّة الإسناد وإذا انتفت انتفى حكم الرفع من الفاعل).
- _ المطالبة بتصحيح العلة: المقصود به مطالبة الخصم الإتيان بدليل يثبت صحة العلة إما بالتأثير (وجود الحكم لوجود العلة) وإما بشهادة الأصول (أي موافقة العلة لقواعد النحاة كبناء كيف وأين ومتى لتضمنها معنى الحرف).
- والملاحظ أنّ بين علل الفقه والنحو تشابها واختلافا فالتشابه لأن كلاهما معقول من منقول²⁰ كما أن مسالك العلة النحوية وقوادحها مأخوذ من علل الفقه، أما الاختلاف فسنوضحه في الجدول التالي²¹:

الجدول 02: التباين بين علل الفقه والنحو

العلة النحوية	العلة الفقهية
- الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم.	- هي المُعْرِفَةُ للحكم بأن جُعِلَتْ علامة على الحكم في الفرع...أو هي الباعث على التشريع.
- تعتمد شواهد من كلام الناس.	- تعتمد نصاً مقدساً يستنبط منه أمر واجب أو فرض.
- علة مستتبطة (ولو كانت موجبة لما تعددت العلل في تعليل الأمر الواحد).	- علة موجبة.
- علل النحو مواطنة للطباع.	- لا ينقاد جميعها هذا الانقياد.
- العلة النحوية تتعطف إلى ما وراء الظاهر لتفسر كل شيء.	- تقف العلة الفقهية في مسائل كثيرة أمام حدود الظاهر لا تتعداها (مثلاً لا تقوى على تفسير عدد الركعات في كل صلاة لأنه أمر تعبدي إلهي).
- لاحقة للمعلول.	- تسبق المعلول في الوجود لأن العلة تنشأ داعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك.

المصدر: من إنجاز الباحثة

6_ نماذج التعليل عند ابن الورّاق:

6-1 سيرة مختصرة لابن الورّاق²²:

هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، البغدادي، المعروف بابن الورّاق، فقيه

أصولي، نحوي، إمام في العربية وكان عالماً بالنحو وعلمه.

لم تذكر لنا كتب التراجم سنة ولادته، أو معلومات عن أسرته سوى أنه من مدينة بغداد.

الورّاق بفتح الواو والراء المشددة وبعد الألف قاف، هو الناسخ، والظاهر أنها نسبة إلى نسبة إلى حرفة الوراقة، التي يبدو أن والده أو جده قد احترفها حتى نُسب إليها. قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم، وروى عنه. وقرأ عليه أبو علي الأهوازي وروى عنه.

كان ذا نزعة بصرية في آرائه ومنهجه، وقال فيه ابن الأنباري: "وكان جيد التعليل في النحو".²³

توفي يوم الأحد الرابع من جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة 381هـ. ترك ابن الورّاق أثارا ومصنفات عدة في النحو واللغة ذكرها العلماء في كتبهم وذكرها هو أيضا، لكن لم يصل إلينا إلا كتاب واحد وهو كتاب "علل النحو" ونقله البعض بـ "علل في النحو" ومن كتبه المفقودة²⁴:

- شرح كتاب سيبويه ذكره هو نفسه في كتاب "علل النحو".
- الفصول في نكت الأصول "شرح مختصر الجرمي الأكبر".
- منهاج الفكر في الخيل.
- الهداية "شرح مختصر الجرمي الأصغر".

6-2 بطاقة تقنية لكتاب "علل النحو"²⁵:

اسم الكاتب: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق

اسم الكتاب: علل النحو

المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش

الناشر: مكتبة الرشد مدينة الرياض - السعودية

عدد الصفحات: 635 صفحة (الجزء الخاص بالمحقق من الصفحة 5 إلى الصفحة 135، والجزء الخاص بما كتبه ابن الورّاق يبدأ من الصفحة 137 إلى الصفحة 568، وباقي

الصفحات الختامية هي تصنيفات وضعها المحقق لما ورد في الكتاب كفهارس الآيات والأشعار والأمثلة).

عدد الفصول: بلغت فصول الكتاب ستين فصلا عالج فيها مختلف القضايا الصرفية والنحوية.

النسخة المخطوطة منه: مخطوطة الكتاب موجودة بدار الكتب الوطنية بتونس (الصادقية) تحت رقم 2553، وتوجد نسخة مصورة بدولة الكويت رقم 9318.

تقع المخطوطة في 89 ورقة، طول وعرض كل واحدة منها 21*15 سم. كتبت بالخط المغربي وناسخه هو بلقاسم بن أحمد سليمان نسخه سنة 908هـ أي القرن العاشر.

6-3 نماذج من تعليقات ابن الورّاق²⁶:

➤ علة التشبيه: ومن أمثلتها في كتاب ابن الورّاق تعليله إعراب المضارع، فيرى أنّ اللام التي تدخل على خبر إنّ تدخل على الاسم والفعل كقولنا: إنّ زيّداً لقائمٌ وإنّ زيّداً ليقومُ ويقبُح دخولها على الماضي نحو: إنّ زيّداً لقام.

فلما اشترك المضارع مع الاسم في حسن دخول اللام عليه حمل صفة الإعراب لعة المشابهة.

وعلة التشبيه يتشارك فيها المتشابهين في حكم واحد، ومن أمثلتها أيضا تعليل إضافة حيث إلى الفعل وعلة هذا الأمر التشابه الواقع بين حيث وحين، فعلى ذلك بأن الأولى مبهمة في المكان والثانية مبهمة في الزمان فالتشابه وقع في صفة الإبهام.

"ليس" لما دخلها معنى النفي ضارعت "ما" التي تستعمل للنفي، حتى أنّ بعض العرب يجري "ليس" مجرى "ما" فلما دخلها شبه الحروف (ونقصد بذلك ليس) _والحروف لا تتصرف_ لم تتصرف هي أيضا وألزمت بوجه واحد.

ومن أمثلة علة التشبيه كذلك أنّ التمييز وجب أن يُنصبَ على التشبيه بالمفعول.

➤ علة التخفيف: ولأن العرب تميل إلى الخفة في طباعها فإننا نجدهم يميلون لاختيار الأخف على اللسان ومن ذلك ما قاله ابن الوراق في زيادة الألف في جمع المؤنث السالم فإننا نزيد فيه ألفا وتاء، ولأن حروف المد أولى بالزيادة والألف هي أولى في هذه المواضع لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل والجمع ثقيل فوجب أن يدخل أخف الحروف فكانت الألف الأحق بالإضافة نظرا لخفتها.

ومن أمثلة التخفيف كذلك اختصاص الجزم بالفعل دون الاسم، فلو دخل على الاسم لأوجب حذف شيئين: التثوين والحركة، والاسم في نهايته خفة فسقط الجزم من الأسماء وأدخل على الأفعال إذ أن الفعل ثقيل يحتمل الحذف والتخفيف.

➤ علة الحذف: وتظهر في تعليقه عند امتناع الجمع بين ساكنين (يحذف أولهما)، إن الحرف الساكن إذا تكلم به فإن المتكلم بحكم الواقع عليه والمبتدئ بما بعده، والابتداء بالساكن محال، فالجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن فلهذا امتنعوا.

ومثال ذلك: لم يقم، حذفت الواو لعلتين هما:

- لو حذفت الميم وبقيت الواو لجاز أن يلقاها ساكن فنصبح أمام ضرورة حذفها أو تحريكها، فلو حذفت لأدى ذلك إلى استئصال الكلام.

- حروف المد أضعف الحروف فلما وجب حذف أحد الحرفين وجب حذف الأضعف وهو الواو.

والحذف يقع أيضا في حرف الجر من الأفعال التي تتعدى به خاصة إذا كان في الفعل دليل عليه كقولنا: اخترت الرجال زيدا، فلفظ الاختيار يفيد التبعية.

والحذف يقع في الحرف الأخير من كل اسم كان على خمسة حروف أصول وأردنا جمعه كسفرجل ← سفارج، وجحنفل ← جحافل، وحذف آخر الحرف لطوله وكان الآخر أولى بالحذف لأنه مثقل للكلمة.

➤ علة العوض: دخول النون في التنثية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين.

ونجد علة التعويض أو العوض ظاهرة في الاسم المكرر في أسلوب التحذير فهو عوض من فعل محذوف ودليل ذلك إذا أسقطوا أحد الاسمين صار جائزاً اظهار الفعل ومثال ذلك قولنا: الأسد الأسد تقديرها احذر الأسد، والاسم الذي يقبل وجه العوض هو الأول لأن الفعل يكون مقدماً على المفعول به.

ويقع التعويض أيضاً بين الضمير و "ال" في جملة: مررتُ برجل حسنٍ وجهه، فعندما حذف الضمير من "وجهه" اختارت العرب أن تُعوّضه بالألف واللام لأنها بمعنى الضمير ويعرفان ما دخلا عليه كما يعرف الضمير فنقول: مررت برجل حسنٍ الوجه.

➤ علة الاشتراك: وتظهر في تعليقه إضافة "حيثُ" إلى الجملة لأنه كما جاز إضافة "إذ" جاز إضافة "حيث" لاشتراكهما في الإبهام.

أصل الجمع في المذكر "ضربتهمو" وحذفت الواو لأسباب، وفي المؤنث نقول "ضربتهنَّ" وشددت النون لأنه كما زدنا للمذكر حرفين نزيد للمؤنث لاشتراكهما في الجمع، ولا يجوز تخفيف النون حتى لا تزول المعادلة بين المذكر والمؤنث.

➤ غلة خوف اللبس: رعاها العرب في كلامهم بدافع وضوح المعاني وتجنب التباسها وخطها ومن أمثله دخول التنوين على الاسم المعرب، فلو لم تدخل عليه لالتبس بالمعرب الشبيه بالفعل.

➤ علة الاستئصال: كحذف الهمزة الأصلية في خُذْ وكُلْ استئصالاً لها والأصل أُوخذْ وأُوكل، لأنه من أخذَ وأُكلَ.

والمثال الثاني سقوط واو الضمير في التثنية والجمع، فأصل الضمير المفرد "هو" وتسقط الواو مع هما وهم، لأنها لو لم تسقط لوجب ضمها وذلك مستثقل على اللسان فحذفوها لعلّة استتقال الضمة فيها.

➤ علّة النظير: كإعراب المقصور استدلالاً على نظيره من الصحيح وبنعته، فصار ما في النعت والنظير من علامة يغني عن تغير آخر المقصور.

ومن أمثلة علّة النظير أيضاً حمل "عدا" على "خلا" لأنهما قد تكونان فعلاً أو حرفاً.

➤ علّة النقيض: فمثلاً "لا" في النهي فإنها اختصت بالجزم، لأنّ النهي نقيض الأمر، والأمر مبني على السكون فجعل النهي نظيراً له في اللفظ فهذا خص بالجزم. ويظهر أيضاً في حكم وجوب بناء "كم" الخبرية وهذا لأنها نقيضة لـ "رُبَّ" و "رُبَّ" حرف فوجب أن تجري نقيضتها مجراها، ويُخفَضُ بـ "كم" في الخبر كما وجب الخفض بنقيضتها "رُبَّ".

➤ علّة الاستغناء: ومن علل ابن الورّاق تعليله منع "ليس" من التصرف لأنها للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها.

➤ علّة الفرق: وهي إعطاء حكمين متشابهين مظهرين مختلفين توخياً لدقة الدلالة، ومن تعليلاتها تعليل بناء المفرد المنادى على الحركة (فهو في السابق كان معرباً) وكل اسم معرب أُزيل عنه إعرابه لعلّة دخلت عليه وجب أن يبنى على حركة ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق مثل: ما - من - كم.

➤ علّة الاختصار: ومن أمثلته إقامة اسم الألة مقام المصدر لغرض الاختصار فإذا قلنا: ضربتُ زيداً سوطاً واحداً دل ذكر السوط على أنه وقع به الضرب. الأصل في النسب أن يقال فلان من بني فلان، أو من بيئة كذا، لكن العرب اختصرت كل هذا بباء النسبة تقادياً للتطويل.

➤ علّة الحمل على المعنى: تقع في "إن" التي بمعنى "نعم" فإنما استعملت على هذا الوجه، لأنّ نعم إيجاب واعتراف، وإنّ تحقيق وإثبات فلتضارعهما حُمِلت إن على نعم.

➤ علّة الوجوب: ومنه وجوب كسر همزة "إنّ" بعد فعل القول، لأنها مبتدأة في الحكم والابتداء يوجب لها الكسر، وتكسر أيضا إذا كان في خبرها "لام" لأن هذه اللام هي لام الابتداء.

ووجوب أن يكون الجواب في "أمّ" (السؤال الذي تكون فيه أمّ) بأحد الاسمين، ويقع في جواب "أو" لا أو نعم.

وجوب ضم أول المصغر لأن أصغر الحركات هي الضمة، فجعلوا الحركة الصغرى أولى بالمصغر.

وجوب بناء الاسم على الحركة، إذا كان معربا في أصله ثم دخلت عليه علّة أوجبته له البناء.

تحليل عام للكتاب:

- إن كتاب "علل النحو" يجعلنا نضع ابن الورّاق ضمن فئة النحاة المعللين، فقد استهدف في كتابه استعراض مختلف أنواع العلل النحوية المطردة، ولجأ أحيانا لعرض أكثر من علّة للحكم الواحد.

- الكتاب جامع للعديد من القضايا الصرفية والنحوية كموضوع المصادر واسم الفاعل، وهذا ديدن العلماء قبل انفصال العلوم.

- قضية تعدد العلل للحكم الواحد ولدت اختلافا بين العلماء فقوم منهم منعوا تعدد العلل للحكم متأثرين في ذلك بمبدأ الأصوليين في العلل والذي مفاده أنّ كل شيء يتولد من علّة واحدة، في حين أجاز آخرون التعليل بعلتين فأكثر ومن هؤلاء ابن جني في باب من كتاب

الخصائص عنونه بـ "باب في حكم المحكوم بعلتين"²⁷، وابن الورّاق ينتهج سبيل من أجازوا التعليل بعلّة فأكثر.

وتتابع العلل ليس نتائجاً لمجهود عالم واحد إنما هو سيل من التراكمات السابقة، فكل نحوي يذكر علّة أو علّتين وهكذا حتى وصلنا لابن الورّاق فجمع ما قاله سابقوه وأضاف أحياناً تعليقات من لدن رأيه وتفكيره.

وهذا التعدد قد يحمل في ثناياه جانباً سلبياً فكثره التعليقات صعبت الدرس النحوي على المتعلمين، والأفضل هو الاكتفاء بالعلّة المتصلة بالحكم أوثق اتصال، فالغاية منها توضيح الحكم وتفسيره وتثبيته فالشيء عند تعليله يترسخ في ذهن متلقيه. أما تعددها فيقود إلى شتات ذهن المتعلم كما أنها تعتبر جهداً إضافياً من العالم كان في غنى عنه.

والاهتمام بكثرة العلل قد يحيد بالعالم عن غاية التعليل الأولى (تفسير الظاهرة اللغوية) إلى أسلوب التفنن في التعليل والمباهاة في إظهار العلل كأن النحوي يريد إبراز معرفته واستعراض قدراته وقد يلجأ في ذلك لاصطناع علل جديدة.

كما يمكن القول أنّ هذا التعدد عائد إلى وجهات النظر المختلفة بين المدارس النحوية ونحاتها (البصرة والكوفة).

-ونجد عند ابن الورّاق اهتماماً بما اصطلح عليه الزجاجي "العلل الثواني" وإن لم يُشر إليها بهذا المصطلح، لكنه يظهر في الانتقال من علّة إلى علّة فهو إذن انتقال من علّة أولى إلى علّة ثانية ومن تعليقاته هذه تعليل الرفع في المبتدأ فالعلّة الأولى تعريته من العوامل، والعلّة الثانية المبتدأ أول الكلام فوجب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجا وهي الضم.

-أمّا عن الروح الفلسفية في تحليل ابن الورّاق فتتجلى في كثرة التساؤلات التي يطرحها فيبحث عن أشياء قد نصطلح عليها بما وراء اللغة كسؤاله لم لا تُجرُ الأفعال؟ ولا تجزم الأسماء؟ ولماذا الرفع للفاعل والنصب للمفعول؟ فهذه الأسئلة وغيرها كثيرة في كتابه، ويمكن

القول إنه لا وجود لإجابات لها من صميم اللغة إنما اللغة هكذا وجدت، لكن عالمنا هذا قد قدم لنا تحليلات عقلية قد يقبلها البعض كما يمكن أن يرفضها فريق آخر. لأنّ اللغة منطقتها وأسلوبها وطريقة بنائها الخاصة. كما يتسم منهجه التحليلي التعليلي بالإحاطة (بكل جوانب الظاهرة اللغوية) والشمول، فهو يبحث في أسباب الحدوث وشكل الظاهرة ولما جاءت بهذا الشكل دون سواه.

ومن أمثلة تعليلاته عدم جواز دخول الجزم على الأسماء، لأنه لو دخل عليه لوجب حذف شيئين منه هما: الحركة والتنوين، والاسم معروف بخفته فإن وقع عليه الحذف صار إجحافاً في حقه، ولهذا سقط الجزم من الأسماء واختص بالأفعال لأنّ الفعل ثقل يحتمل الحذف والتخفيف.²⁸

-وقد تكون كثرة التعليلات عند ابن الورّاق وراءها غاية حميدة وهي الاعتزاز باللغة العربية وإبراز دقتها وبنائها المحكم.

خاتمة:

يعتبر ابن الورّاق من علماء القرن الرابع هجري الذين أولوا اهتماماً بالغاً لموضوع العلة، فكتب كتاباً يعد من الكتب الجامعة في هذا الموضوع، واهتمامه بهما نابع من رغبته في إظهار الجوانب المنطقية للغة وهذا عائد لخلفيته الفلسفية التحليلية وتقليبه المسائل على جميع وجوهها الممكنة، ومن النتائج التي خلصنا إليها من بحثنا في ثنايا كتابه "علل النحو" ما يلي:

❖ يُعدّ ما ألفه ابن الورّاق أهم الكتب الجامعة لعلل النحو التطبيقية.

❖ أسلوب ابن الورّاق قائم على الجدل والمناظرة وعرض البراهين واعتماد طريقة السؤال والجواب.

❖ يستشهد بأكثر من علة في الموقف الواحد.

- ❖ غلبة العلل على الأحكام في كتابه فقد يبلغ عدد العلل عشر علل للحكم الواحد.
- ❖ يعرض أقوال العلماء والنحاة السابقين سواء كانوا بصريين أو كوفيين ويرجح أجود الأقوال.
- ❖ نزعت البصرية ظاهرة أثناء حديثه عن علماء البصرة فيقول: أصحابنا، وينتصر لأقوالهم وتحليلاتهم في كثير من الأحيان.
- ❖ يُكثر في تعليقاته من اعتماده على كتاب سيبويه.
- ❖ يذكر الجمل التي لا يصح القول بها لغويا.
- ❖ يلجأ أحيانا لتبيان المعنى اللغوي لبعض المفردات.
- ❖ يعتمد في شرحه على المثال، ويلجأ أحيانا إلى الشاهد القرآني أو الشعري، فاستشهد في كتابه بست وعشرين آية أو جزء منها وسبعين بيتا شعريا أو جزء فقط الذي يكون موضع الشاهد.

الهوامش:

- ¹ جمال الدين بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط3، 1414هـ، ج11، ص471. (ع.ل.ل).
- ² ينظر، مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 2005م، ص1035.
- ³ مازن مبارك: النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط2، 1971م، ص90.
- ⁴ محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط - المغرب، ط2، 1983، ص108.
- ⁵ حسن خميس سعيد الملقح: نظرية التعليل في النحو العربي بين القماء والمحدثين، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان - الأردن، ط1، 2000م، ص29.
- ⁶ محمد بن سلام الجمحي: طلاقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة - السعودية، ط1، ص14.
- ⁷ أبو البركات كمال الدين الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1985، ص

⁸ أبو القاسم الرّجّاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط5، 1986م، ص65.

⁹ ينظر، مازن مبارك: النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص63. وينظر، حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، 48.

¹⁰ ينظر، أبو بكر محمد بن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دط، دت، ج1، ص35.

¹¹ ينظر، أبو القاسم الرّجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص64-65.

¹² ينظر، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، دت، ج1، ص145-195.

¹³ ينظر، أبو الحسن الرماني: رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان، دط، دت، ص84-85.

¹⁴ ينظر، محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط4، 1989م، ص113.

¹⁵ ينظر، عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، سوريا- دمشق، ط1، 1989م، ص227-246. وينظر، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي: الخصائص، ص165. وينظر، أبو القاسم الرّجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص64-65. أبو بكر محمد بن السراج: الأصول في النحو، ص35. وينظر، أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن مضاء: الرّد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص127-128.

¹⁶ ينظر، ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص127.

¹⁷ ينظر، أبو الحسن الرماني: رسالة الحدود، ص84-85.

¹⁸ ينظر، عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص113-120.

¹⁹ ينظر، عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص121-130.

²⁰ ينظر، أبو البركات كمال الدين الأتباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص76.

²¹ ينظر، محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص113.

²² ينظر، جلال الدين السيوطي: بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، دط، دت، ج1، ص130. وينظر، حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد- العراق، دط، 1941، ج2، ص1160. وينظر، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق: علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، ط1، 1999م.

²³ ينظر، أبو البركات كمال الدين الأتباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص247.

²⁴وينظر، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق: علل النحو، ص17-19.

²⁵ ينظر، المصدر نفسه، ص127-128.

²⁶ينظر، المصدر السابق، ص143، 144، 145، 157، 163، 183، 246، 266، 298، 322، 380، 385، 392، 399، 403، 421، 494، 523، 534.

²⁷ينظر، ابن جني: الخصائص، ج1، ص175.

²⁸ ينظر، ابن الورّاق: علل النحو، ص145.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن مضاء: الرُّدُّ على النحاة، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1، 1979م.
- أبو البركات كمال الدين الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1985.
- أبو بكر محمد بن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دط، دت، ج1.
- جلال الدين السيوطي: بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، دط، دت، ج2.
- جمال الدين بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، ط3، 1414هـ، ج11.
- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد- العراق، دط، 1941، ج2.
- أبو الحسن الرمانى: رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، دط، دت.
- حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي بين القماء والمحدثين، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان - الأردن، ط1، 2000م.
- أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق: علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، ط1، 1999م.
- عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، سوريا- دمشق، ط1، 1989.
- أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، دت، ج1.

- أبو القاسم الرّجّاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط5، 1986م.
- مازن مبارك: النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط2، 1971م.
- مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط8، 2005م.
- محمد بن سلّام الجمحي: طلاقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة- السعودية، ط1، دت، ج1.
- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط - المغرب، ط2، 1983.
- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة -مصر، ط4، 1989م.